متطلبات تطبيق بازل III وأثرها على الأداء المالى بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية

شريف احمد يحيي

الملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق البنوك التجارية لمتطلبات بازل III على الأداء المالى لتلك البنوك . وقد أعتمد الباحث فى اختيار العينة على اسلوب العينة الطبقية العشوائية . حيث تم اختيار سته بنوك تجارية عامة وخاصة ينطبق عليها شروط البحث ، واستخدم الباحث العديد من الاساليب الاحصائية منها الانحراف المعيارى والمتوسط الحسابى و تحليل التباين الاحادى للتحليل الاحصائى . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : ان الالتزام بمقررات لجنه بازل III تدعم ثقة المودعين بالجهاز المصرفى المصرى وتساعد على تحقيق البنوك للمنافسة العادله . البنوك التجارية العامة والخاصة نجحت فى دعم قاعدتها الرأسمالية من خلال الارباح و الاحتياطيات المحتجزة وفقاً لمعايير بازل III ، تلاحظ تحسن مؤشرات الربحية لكل من البنوك التجارية العامة والخاصة عقب التزامها بمتطلبات بازل III . ويوصى الباحث تشجيع البنوك التجارية على تطبيق مقررات لجنه بازل III ، مما يؤدى إلى تحسن الأداء المالي لها بشكل عام .

Abstract :

the study aimed to identify the impact application of Basel III on the financial performance of Egyptian commercial banks. The study sample consisted of sex public and private commercial banks , The study has reached many results, the most important of which are The obligation of Basel III supports the confidence of depositors Egyptian banking system , The Commercial Banks have succeeded in supporting their capital bases through retained earnings and reserves to comply with the minimum capital adequacy ratio according to Basel III standards, Banks have achieved improvement in profitability indicators following its commitment to the requirements of Basel III, in spite of the economic and political conditions experienced by the country .

المقدمة :

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية ، بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمة المرتبطة في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف ، والتي تسببت في عدم السيطرة على الأزمة في مهدها .

وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسات المسئولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف والتي تتمثل في لجنة الرقابة والإشراف على البنوك "لجنه بازل" ، والتي نالت النصيب الأكبر من الانتقاد بسبب عجز المعايير التي وضعتها وفرضتها كنظام شامل وحاكم للنظام المالي العالمي ، بهدف توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية، ومن ثم سارعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي المعمول بها ، ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الأزمات من خلال تحديد وضعية مخاطر البنوك بطريقة أكثر شمولاً.

وقد قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات جوهرية على الدعامات الثلاث لبازل II. وأسفر عملها عن إصدار قواعد ومعايير مصرفية جديدة شكلت معاً ما يتوجب على البنوك الالتزام به مستقبلاً وهو ما يسمى ببازل III .

وانطلاقاً مما سبق يسعى الباحث الى تقييم الاداء المالى للبنوك التجارية فى جمهورية مصر العربيه باستخدام نظام CAMEL المتبع من قبل البنك المركزى المصرى فى عمليات الرقابه على البنوك أثناء تطبيق تلك البنوك لمتطلبات بازل III .

متطلبات تطبيق بازل III

- التعديلات التي أرستها بازل Basel III على الدعامة الأولى المتعلقة بمتطلبات رأس المال، تمثلت في المحاور التالية :

المحور الأول :

ينص على تحسين نوعية وبنيه وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وأصبحت مكونات رأس المال التنظيمي كالتالي: **الشريحة الأولي (Tier1)** والتي قصرت مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد، وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما **الشريحة الثانية (Tier2)** وهى رأس المال المساند متمثلة في أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني :

تشدد مقترحات بازل III في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (Counter party Credit Risk) CCR والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين واتفاقيات إعادة الشراء من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق. وذلك من خلال: إلغاء مضاعف الـ 5% الذي كان مقترحاً في ٢٠٠٩ وذلك لتفادي التقييم المفرط في الائتمان "Credit Valuation Adjustment "CVA.

- إخضاع تعرضات التسعير بحسب السوق والضمانات لإطراف مقابلة مركزية ذات وزن مخاطر معتدل مثل ١-٣ %.
- فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق، وتتمثل التعديلات في زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

في البنوك، على أن يبدأ العمل بها تدريجياً من ٢٠١٣ ليصبح تنفيذها بشكل نهائي اعتباراً من ٢٠١٩.

المحور الثالث :

جاء تطبيق معيار الرافعة المالية (Leverage Ratio) من قبل لجنه بازل نتيجة للآثار السلبية أثناء تلك الأزمات المالية العالمية الأخيرة على البنوك والتي كان من أسبابها ارتفاع الرافعة المالية للعديد من البنوك الكبرى بالرغم من احتفاظها بمستوي مناسب من معيار كفاية رأس المال، حيث اضطرت هذه البنوك لمواجهه السحب المفاجئ على ودائع العملاء أثناء تلك الأزمات إلى تسيل جانب كبير من أصولها المالية، مما أدى إلى انخفاض أسعار هذه الأصول في الأسواق وبالتالي تكبد البنوك لخسائر كبيرة وتأكل جانب كبير من رؤوس أموالها وتعرضها لمخاطر الإفلاس. ويتم احتساب معيار الرافعة المالية وفقاً لما يلي:

البسط: الشريحة الأولي للقاعدة الرأسمالية الواردة في معيار كفاية رأس المال، مع الأخذ في الاعتبار البنود التي يتم خصمها عند احتساب معيار كفاية رأس المال.

المقام: كافة بنود الأصول والبنود خارج الميزانية لدى البنوك وذلك وفقاً للقيمة المحاسبية التي يتم إظهارها عند إعداد القوائم المالية لها (دون ترجيحها بأوزان مخاطر) كما يتم إجراء معالجات خاصة لكل من المشتقات المالية، عمليات تمويل الأوراق المالية، البنود خارج الميزانية. وتقيس مضاعف الرأسمال بتنسيب إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى الرأسمال ويجب إلا تقل عن 3%.

المحور الرابع :

ويعالج هذا المحور في بازل III ما يسمي بالـ Procyclicality ويهدف إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات تسليفية مواكبة أكثر مما يجب منحنى الدورة الاقتصادية فتزيد في مرحلة النمو والازدهار والتضخم والتمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود

الاقتصادي وتطيل مداه الزمني. ويفرض المقترح الجديد لبازل على البنوك من جهة أولى تكوين مئونات لإخطار متوقعه Expected Loss أثناء السنوات الجيدة والازدهار تحسباً للسنوات العجاف والركود، عندما تتدهور نوعية القروض، بدلاً من الوضع القائم حيث تكون المئونات للديون المشكوك في تحصيلها أي للخسائر المحققة.

ويفرض المقترح من جهة أخري تكوين منطقة عازلة Buffer Capital إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، ويربط مقترح بازل في هذا الإطار بين فائض الرأسمال النظامي الفعلي إلى الرأسمال المفروض وبين نسبة توزيع/ عدم توزيع الأرباح. ويضاعف هذا العازل من الرسمايل المكون أثناء النمو قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات .

المحور الخامس :

يرتكز المحور الأخير لمقترحات بازل III لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدي أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، والواضح أن لجنه بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين:

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) :

توضح مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لدى البنك لمقابلة احتياجات السيولة في الأجل القصير (على مدى ٣٠ يوم) في ظل سيناريو لظروف غير مواتية ومحددة للسيولة .

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافى التدفقات النقدية الخارجة المقدرة خلال ٣٠ يوماً}}$$

نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) :

تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك، مقارنة بالتوظيفات في الأصول وكذا احتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزام خارج الميزانية تتطلب تمويل مستقر متاح. وتهدف هذه النسبة إلى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه. ويجب أن تزيد نسبة صافى التمويل المستقر عن ١٠٠%.

$$\text{نسبة صافى التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}$$

- التعديلات التي أرستها اتفاقية Basel III على الدعامة الثانية والثالثة لمقررات بازل II أرست الاتفاقية الجديدة مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغط والإشراف عليه ومنها على سبيل المثال:
  - يجب أن يشكل اختبار الضغط جزءاً من ثقافة الحوكمة وإدارة المخاطر للبنوك.
  - يجب أن يمتلك البنك سياسات وإجراءات مكتوبة لبرامج اختبارات الضغط، كما يجب أن يكون تشغيل البرنامج موثق بشكل مناسب.
  - يجب أن تغطي اختبارات الضغط مجموعة من سيناريوهات تطلعية Forward وتأخذ في اعتبارها التفاعلات على مستوي النظام وآثار الاستجابة.
  - يجب على المشرفين فحص نتائج اختبار الضغط للبنك كجزء من المراجعة الرقابية لكلا من تقييم رأس المال الداخلي وإدارة مخاطر السيولة.

أولاً : الدراسات السابقة

١- **دراسة Wongwatthanaroj , 2012**

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تأثير متطلبات بازل III على القطاع المصرفي في تايلاند. وما إذا كانت هناك حاجة إلى المتطلبات الجديدة من مستويات رأس المال ونسبة الرافعة المالية ومعايير السيولة الجديدة وتأثير زيادة مستويات رأس المال وفقاً لبازل III على ربحية البنوك .

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- البنوك التايلاندية تمتلك أدوات مالية منخفضة المخاطر ولديها مستويات عالية وأمنه من رؤوس الأموال.
- ينبغي إعادة النظر في نسبة الرافعة المالية المتبعة بالبنوك التايلاندية.
- تحتاج البنوك التايلاندية لزيادة معدلات الإقراض من إجمالي الأصول للحفاظ على ربحيتها.

٢- **دراسة Jayadev,2013**

الهدف الرئيسي لاتفاقيه بازل III هو تحسين سلامه واستقرار القطاع المصرفي و يؤكد الحاجة إلى تحسين نوعية و كمية مكونات رأس المال، نسبة الرافعة المالية، ومعايير السيولة و زيادة الإفصاح والشفافية.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- بازل III تأخذ صفه غير إلزامية ولكن تنظيميه تقتضيها بعض العيوب أو الثغرات التي لوحظت في بازل II.
- بازل III لديها بعض الانعكاسات بالنسبة للبنوك الهندية وأيضاً في مختلف أنحاء العالم .
- قد يؤدى تأثير بازل III على الاقتصاد بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص إلى ارتفاع الاقتراض الحكومي والعجز المالي، التضخم والضغط على الناتج المحلى وقد يؤثر أيضا على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية ونقص ربحيه البنوك وهذا يعنى ارتفاع تكلفه رأس المال،

وانخفاض العائد على حقوق المساهمين (ROE) وانخفاض العائد على الأصول والضغط على الائتمان وتقليص الربحية.

٣- دراسة عزت ، ٢٠١٤

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فحص العلاقة بين تبنى البنوك المصرية لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتطبيق مقررات بازل III والحد من مخاطر الائتمان وجعلها عن المستوى المقبول مما ينعكس على تحسين الأداء واستقرار القطاع المصرفي .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن تبنى البنوك المصرية لهذا النظام يساعد على التطبيق السهل لمقررات بازل III وجعل مخاطر الائتمان عند المستوى المقبول مما ينعكس في النهاية إلى تحسين الأداء في البنوك المصرية وجعلها تحقق ميزة تنافسية.
- أن نجاح نظام المعلومات في تحقيق أهدافه لا يتحقق إلا بالدعم الكامل للبنوك المصرية بتطبيق هذا النظام.

٤- دراسة Gavalas, 2014

الهدف من هذه الورقة البحثية هو التعرف على أثر متطلبات رأس المال الجديدة التي أدخلتها بازل III على معدلات الإقراض ومدى نمو القروض وتأتى زيادة رأس المال عن طريق رفع تكلفة الحصول على القروض من البنوك ورفع أسعار الفائدة كأداة من أدوات زيادة رأس المال.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن افتراض زيادة ١,٣ % نقطة في رأس المال إلى الأصول لتلبية تعليمات بازل III. فإن نتائج ذلك في كل دولة على حدة (دول الأعضاء بلجنة بازل) يعنى انخفاض في حجم القروض بمعدل ٤,٩% على المدى الطويل.
- أما بالنسبة للبنوك التي شهدت الأزمة المالية فسيكون الانخفاض في حجم قروضها بنسبة ١٨,٦ % وذلك لتأثرها الكبير بالأزمة والقرارات التي تتخذها الحكومات لتعافى اقتصادها.

- يجب على الدول المنوطة مراجعة سياساتها في منح القروض وأسعار الفائدة لتحقيق أفضل معدلات الأداء.

٥- دراسة **Ndedi,2015** **الهدف الرئيسي من هذه الورقة** هو دراسة تأثير تطبيق مبادئ بازل III (متطلبات رأس المال، ونسبة الرافعة المالية، ومتطلبات السيولة) كمؤشرات على أداء البنوك التجارية بدول الاتحاد الأوروبي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- اتفاقية بازل الجديدة لها تأثير كبير على أنشطة البنوك الأساسية خصوصاً في تعزيز مكونات رأس المال ونسب السيولة وسيكون لها تأثير على المدى القصير.
- تكلفة زيادة رأس المال قد تؤدى البنوك لرفع أسعار الفائدة على القروض وتقليص الإقراض.
- نتيجة لتطبيق اتفاقية بازل الجديدة سوف تتأثر البنوك بتحقيق الأرباح والنمو في صافى الدخل خلال الفترة الانتقالية لبازل III، ولكن سرعان ما ستعوضه البنوك على المدى الطويل من أرباح نتيجة لحماية رؤوس أموالها من خطر الإفلاس والانهيار.

٦- دراسة **Hussein, Mohamed, 2015**

الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من استعداد بنوك الأمارات العربية المتحدة لتنفيذ بازل III، والإعداد الجيد للتأكد من مطابقة بنوك الأمارات العربية للمعايير والممارسات الدولية في القطاع المصرفي.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- البنوك الإماراتية على استعداد تام لتطبيق بازل III لعلمهم بفوائد تلك الاتفاقية ودورها فى دعم الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل في القطاع المصرفي.
- البنوك الإماراتية تمتلك رؤوس أموال لمواجهة المخاطر تفوق معايير بازل.

- السيولة القوية التي تتمتع بها البنوك الوطنية بالدولة تجعلها مستعدة للتوافق مع متطلبات بازل III.
- موظفي البنوك الإماراتية على وعى تام وتدريب مستمر لكيفية تطبيق الاتفاقية التطبيق الأمثل.

التعليق على الدراسات السابقة

وفي إطار ما سبق يمكن القول بأن الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية في:

- أهمية تطبيق بازل III فى البنوك التجارية فى جمهورية مصر العربية لضمان سلامة النظام المصرفى ومواجهه المخاطر المستقبلية .
- وجود تحديات قد تقابل تطبيق بازل III فى البنوك التجارية منها تقليص الأرباح على الأجل القصير نتيجة لزيادة تلك البنوك لرؤس أموالها .
- أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك بنظام Camel للكشف على نقاط القوة والضعف ومسبباتها والعمل على معالجه ذلك أول بأول . إلا أن هذه الدراسات أغفلت ما يلي :

أ- لم تركز الدراسات السابقة على تقييم الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية فى ظل تطبيق متطلبات بازل III .

ب- افتقرت العديد من الدراسات الى دور البنك المركزى المصرى فى تطبيق مقررات بازل III .

ت- أغفلت الدراسات السابقة التطرق الى الدعامتين الثانية والثالثة لمقررات بازل III ،وكيفية التغلب على المعوقات التى ستواجه تطبيق بازل III فى البيئة المصرية .

ثانياً : مشكلة الدراسة

أصبحت البنوك فى مجتمعنا المعاصر تواجه تحديات منها تزايد المخاطر المصرفية الناتجه عن عمليات غسيل الاموال والتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية لتلبيه احتياجات العملاء ، وانعكاسات ذلك على كفاء وفعاليه الاداء ، الامر الذى أدى الى زيادة الرقابة على البنوك وتطبيق معايير لجنه بازل III ، ونرى من الجدول التالى ما يؤكد تزايد المخاطر المصرفية :

جدول رقم (١)

مدى التطور فى بنود ميزانيه البنوك التجارية خلال الفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١٤

القيمة بالمليون جم

بيان/عام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
أوراق ماليه	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦	٥١٣٠٢٨
قروض	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩	٥٢٠١٨٥
رأس المال	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩	٧١١٠٥
الاحتياطيات	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦	٢٨١٠٤
المخصصات	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٦	٧١٠١٤
الودائع	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٦٦٥٣٠

المصدر : التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عام ٢٠١٥.

يتضح من الجدول السابق ان زيادة التطور المصرفى فى كافة المجالات المصرفية أدت الى وجوب تواجد نظام للتقييم المصرفى يمكن من خلاله التنبوء بوجود مشاكل مصرفية ممكن حدوثها فى المستقبل من عدمه، ومحاوله اكتشاف اوجه القصور فى الاداء لامكان المعالجه السريعه حتى لا تتعرض البنوك لمشاكل ماليه قويه . وفي ظل أهمية تطبيق مقررات بازل III للرقابة المصرفية اختلفت الآراء حول مدى وإمكانية التطبيق الفعال في البيئة المالية والمصرفية

العربية ومنها البيئة المصرية، و بناءاً على الدراسة الاستطلاعية والفجوة البحثية ، وما توصلت إليه من ظواهر تمثل مجتمعة مشكلة ، وتتبلور مشكلة الدراسة حول معرفة مدى تأثير الالتزام بمتطلبات بازل III على الأداء المالى للبنوك التجارية فى جمهورية مصر العربية .

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية ؟

١- إلى اى مدى يتم تطبيق متطلبات بازل III فى البنوك التجارية بصورة صحيحة وفقاً للوقت المحدد الذي أقرته لجنه بازل للرقابه المصرفية ؟
٢- هل يؤثر تطبيق بازل III على الأداء المالى للبنوك التجارية ؟
٣- هل البنوك التجارية المصرية مستعدة لتطبيق مقررات بازل III فى ظل الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد بعد ثورة يناير ٢٠١١ ؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد العلاقة بين تطبيق البنوك التجارية لمقررات بازل III وأثر ذلك على تحسن الأداء المالي في البنوك، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على مدى تحسن الأداء المالي وخفض المخاطر المصرفية للبنوك التجارية بالتزامن مع الالتزام بمتطلبات بازل III.
٢. توضيح الفروق بين البنوك التجارية العامة والخاصة تجاه تطبيق مقررات بازل III.
٣. التعرف على مدى التزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل III وتأثيره على أرباح البنوك.
٤. التعرف على كيفيه الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفى من الناحية النوعية والماليه معاً.
٥. التعرف علي متطلبات تطبيق بازل III فى البنوك التجارية .

رابعاً: فروض الدراسة

قام الباحث بصياغة مجموعة من الفروض التي تسعى إلى التحقق من صحتها من عدمه من خلال الدراسة الحالية في ضوء اطلاع الباحث على الدراسات السابقة ومناقشتها وتحليلها وكذلك في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية والتحديد الدقيق لمشكلة البحث، وتتمثل تلك الفروض في التالي :

أ- **الفرض الرئيسي الأول:** لا يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لمتطلبات بازل III وأدائها المالي.

١- **الفرض الفرعى الاول :** لا يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية للمتطلبات الدنيا لرأس المال وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي.

٢- **الفرض الفرعى الثاني:** لا يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لعمليات المراجعة الرقابية وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي.

٣- **الفرض الفرعى الثالث :** لا يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لانضباط السوق وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي.

ب- **الفرض الرئيسي الثاني:** لا تختلف الأهمية النسبية بين البنوك التجارية العامة والبنوك التجارية الخاصة تجاه متطلبات تطبيق بازل III.

النتائج والتوصيات:-

اولا: النتائج

فى ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية يخلص الباحث الى عدد من النتائج أهمها :

١. ان الالتزام بمقررات لجنه بازل III تدعم ثقة المودعين بالجهاز المصرفى وتساعد على تحقيق البنوك للمنافسة العالمية والمحلية ، مما يؤدى الى جذب استثمارات جديدة داخل الاقتصاد المصرى .

٢. ان الالتزام بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل III ، هو أمر مسلم به سواء كان البنك دولياً أو محلياً ، وذلك لأن مقررات اللجنه امتازات بالشمولية من حيث الادوات أو التطبيق العملى .
٣. عمليات المراجعة الرقابية بالبنوك وفق مقررات بازل III تهدف إلى التعرف أول بأول وبصفة مستمرة على الوضع المالي للبنك والكشف عن الأخطاء ومحاولة معالجتها على الفور وذلك لتحقيق الاستقرار المالي وتوفير الحماية لحقوق المودعين.
٤. ان مبادئ الإفصاح والشفافية وفق مقررات بازل III تسمح للأطراف المعنية بأداء البنك للتعرف على كافة البيانات والمعلومات التي تهمهم خاصة فيما يتعلق بحجم المخاطر ومدى احتفاظه برأس المال اللازم لتغطيتها.
٥. أن نظام تقييم الأداء المصرفي (CAMEL) يتميز بالشمولية حيث يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة المصرفية مما يساهم في رسم سياسات وخطط محكمة للإدارة .
٦. نجحت البنوك التجارية العامة والخاصة في دعم قاعدتها الرأسمالية وملاءتها المصرفية من خلال الأرباح والاحتياطيات المحتجزة للالتزام بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفقاً لما أقرته معايير بازل III وتعليمات البنك المركزي المصري لسنه ٢٠١٢ الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال.
٧. حققت البنوك التجارية تحسناً في مؤشرات ربحيتها عقب التزامها بمتطلبات بازل III، بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة بعد ثورة يناير ٢٠١١ وتداعيات الأزمة المالية العالمية.
٨. استطاعت البنوك العامة والخاصة تحسناً في مؤشرات جودة أصولها وبالتالي انخفاض في قيم مخصصات أصولها عقب الالتزام بمتطلبات بازل III.

٩. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن رفض الفرض الرئيسي الأول وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لمتطلبات بازل III وأدائها المالى .
١٠. أسفرت نتائج اختبار الفروض الفرعية للدراسة عن قبول الفرض الفرعى الاول الاحصائى القائل يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية للمتطلبات الدنيا لرأس المال وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي .
١١. أسفرت نتائج اختبار الفروض الفرعية للدراسة عن رفض الفرض الفرعى الثاني لثبوت عدم صحته ويقبل الفرض الثاني البديل الذي ينص على أن" يوجد تأثير معنوي بين تطبيق البنوك التجارية لعمليات المراجعة الرقابية وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي".
١٢. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول الفرض الفرعى الثالث لثبوت صحته الذي ينص على لا يوجد تأثير معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لانضباط السوق وفقاً لمقررات بازل III وأدائها المالي .
١٣. أسفرت نتائج اختبار الفروض عن رفض الفرض الأول لثبوت عدم صحته ويقبل الفرض الأول البديل الذي ينص على أن "تختلف الأهمية النسبية بين البنوك التجارية العامة والبنوك التجارية الخاصة تجاه متطلبات تطبيق بازل III".

ثانيا: التوصيات

من خلال ما توصل إليه الباحث من مناهج الدراسة النظرية والميدانية، يمكن عرض عدد من التوصيات التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق ، يعرضها الباحث فيما يلي :

١. تشجيع البنوك التجارية على تطبيق مقررات لجنه بازل III مجتمعة، مما يؤدى إلى تحسن الأداء المالي لها بشكل عام ، وبالتالي تحسين وتقوية واستقرار النظام المصرفي المصري.

٢. على البنوك تطبيق نسبة تغطية السيولة كأحد متطلبات بازل III لضمان وجود عناصر عالية السيولة لتغطية صافى التدفقات لمدة شهر على الأجل القصير.
٣. ضرورة احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن ١٠.٥% بحلول عام ٢٠١٩ وفقا لما أقرته لجنه بازل III لتغطيه كافة أنواع المخاطر التى قد يتعرض لها البنك .
٤. توفير البنوك حد أدنى للرافعة المالية بحيث لا تقل نسبة الشريحة الأولى من رأس المال للبنك عن ٣ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية .
٥. زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها البنك، مما يحفز البنوك على تحسين ممارسة أعمالها، بما يكفل تقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي المصري.
٦. تدعيم البنوك التجارية بمزيد من نماذج الاثر الكمى الخاصة بكيفية قياس المخاطر وفقا لمقررات بازل III .
٧. تعزيز إدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة، من خلال تشجيع البنوك العامة والمتخصصة على تحسين كل من إدارتها الداخلية للمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية لديها.
٨. العمل على تعزيز مبادئ السلامة والملاءة المصرفية، والحفاظ على مستويات لرأس المال أكثر حساسية لمختلف أنواع المخاطر مع ضرورة الالتزام بجوهر تعليمات بازل III.
٩. ضرورة التزام البنوك بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والتي أقرتها لجنه بازل، والتي تحتوى على ٢٥ مبدأ استكمالا لمقررات بازل III، وذلك لتحسين الأداء المالي بها.

١٠. يتوجب على البنوك التجارية زيادة الاستثمار فى الاصول قليلة المخاطر والحد من التعرض للأصول التى تحمل مخاطر عاليه وفقاً لمقررات بازل III .

١١. زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية وتأصيل المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية.

١٢. دعم تبنى حوكمة البنوك، وتعزيز الإفصاح عن المعلومات عاليه الجودة للحفاظ على ثقة العامة في القطاع المصرفي وبصفة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

المراجع :-

١- اتحاد المصارف العربية ، بازل III، بيروت ، ٢٠١٠ .
٢- البنك المركزي المصري، مؤشرات السلامة المالية للبنوك، قطاع الرقابة والإشراف، ٢٠١٥.
٣- البنك المركزي المصري، إدارة المخاطر في المستجدات العالمية "مفاهيم وتحديات "، منتدى اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠١٤.
٤- **اتفاقيه بازل الثانية والثالثة** ، مجله اضاءات، معهد الدراسات المصرفية ،الكويت العدد٥، ٢٠١٢ .
٥- ورقة المعهد المصرفي : ما هي بازل 3 ، مفاهيم مالية ، العدد ١٥ ، ٢٠١٢.
٦- ماجدة عزت، **دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بالتكنولوجيا والحد من المخاطر في إطار بازل III** ، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، ٢٠١٤.
٧- رشا عوض، **تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ، مع التطبيق على حاله الاقتصاد المصري**، رساله ماجستير ، كلية التجارة ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٨- زيتوني ، عبد القادر، **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك** ، رسالة ماجستير ،جامعه الجزائر ،٢٠٠٩.
٩- صلاح شحاتة، مرجع سبق ذكره،.
١٠-حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٤.
11- Jaydee , Wongwatthanaroj , **Basel III : A need for Thai Banks and the increase of capital level** , Karlstad university , Sweeden , 2012 .
12- Jayadev,Moresk , Basel III implementation :Issues and challenges for Indian banks, **IIMB Management Review**,Vol 25 , 2013 .
13- Dimitris Gavalas , **Basel III and Effects on Banking performance** , Journal of Finance and Bank Management , 2014.

14- Alian Ndedi **,Exploration of the impact of basel III on the performance of commercial Banks** , University of Johannesburg; University of Pretoria , www.SSRN.com , 2015.
15- www.ibtra.com
16- www.bis.org